الأمم المتحدة
E/CN.6/2015/NGO/150
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدَّم من اتحاد المحاميات في كينيا، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

*صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

070115 301214 14-65857X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

اتفق العالم، عام ٢٠٠٠، على الأهداف الإنمائية للألفية التي من المتوقع بموجبها من كل بلد من بلدان العالم اتخاذ إجراءات تضمن التخلص من الفقر في العالم، وتهيئة بيئة يتسنى فيها للناس بلوغ كامل إمكاناتهم وضمان حياة صحية طيبة وتعليم جيد. وتمثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عنصرا محوريا من عناصر تحقيق تلك الرؤية. إن هذه الحقوق تمنح الناس مجالا يستطيعون فيه ممارسة حرية الاختيار فيما يختص بحقوقهم الجنسية والإنجابية.

وعلى غرار الكثير من العوامل الأخرى التي تساعد على ضمان تحقيق التنمية المستدامة، تتصل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بالأهداف الإنمائية للألفية الحالية، وتترابط مع كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

ورغم إحراز بعض التقدم في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في كينيا، ما زالت هناك حساسية في القطاع إزاء التنمية المستدامة الأساسية ومدى تعافي البلد مستقبلا. ومن ثم تثور الحاجة إلى إيلاء أهمية أكبر بالتعليم العام، والسياسات، والمبادرات القانونية ضمانا لحماية الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والإقرار بها وإعمالها. ويستهدف هذا البيان فهم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومعالجتها وتقديم توصيات بصدد تنفيذها وتنفيذ حقوق الصحة الجنسية والإنجابية في كينيا. ولمعالجة هذه المسألة قُسم الفرع أدناه إلى: صحة الأم حملة التخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتحرش الجنسي، وهتك العرض والاغتصاب

صحة الأم

حددت الحكومة الكينية هدفا يتمثل في الحد من وفيات وأمراض الأم بما يتمشى مع الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى خفض معدل وفيات الأم بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وحققت الحكومة ذلك من خلال بناء وتجهيز المستشفيات من المستوى الخامس لاستقبال النساء الحوامل كي يحصلن بيسر على الرعاية الصحية اللازمة للأم والطفل. ونظرت الحكومة كذلك في مبادرات أخرى بغية تحسين الصحة والحقوق الإنجابية للمرأة بالتصديق على المعاهدات الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان. وينص صراحة الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ على حقوق الصحة الإنجابية، ومن ثم يصنفها على أنها حقوق مكفولة لجميع مواطني كينيا. وبعد إجراء الانتخابات العامة عام ٢٠١٣، أعلنت الحكومة مجانية خدمات الحمل والولادة لصالح النساء في جميع أرجاء البلد. واستهدف ذلك تشجيع مزيد من النساء على الولادة في المرافق الصحية، ومن ثم خفض

وفيات الأمهات. بيد أن تطبيق هذه السياسة في الواقع العملي اكتنفته المصاعب بسبب ضخامة حجم الطلب دون مسايرته قط بتوفير الدعم المطلوب من الميزانية. وشكل ذلك الالتزام أيضا صعوبة أمام خدمات تنظيم الأسرة، نظرا إلى أن بعض النساء يتخلين عن تنظيم الأسرة ما دمن يحصلن على خدمات الأمومة مجانا. وتحقيقا لهذا الهدف، ما برحت الحكومة تحث على تقديم دعم تام للهياكل والإجراءات الرامية إلى الترويج لتوفير رعاية جيدة يمكن الحصول عليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.

ولا يزال معدل وفيات وأمراض الأمهات في كينيا مرتفعا حيث يبلغ ٤٨٨ حالة من وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وعليه، ما زال التقدم المحرز في مجال صحة الأمهات بطيئا في كينيا. ويتصل معظم هذه الوفيات بالحمل والولادة، والإجهاض غير الآمن، والمضاعفات المعوِّقة للولادة من قبيل اضطرابات التريف الشديد، والإصابة بالعدوى، وارتفاع ضغط الدم، والولادة العسرة. وفي حين أن الحالات الأخرى من وفيات الأمهات تتسبب فيها الملاريا، والسكري، والتهاب الكبد، وفقر الدم، فإن المضاعفات المذكورة تأتي في معظمها نتيجة للحمل. ورغم أن التزام الحكومة بتشييد المزيد من المستشفيات التي تضم أقسام الولادة، وضمان تدريب عدد أكبر من العاملين في مجال الصحة، يسهم في حصول نسبة ٩٢ في المائة من النساء على الرعاية قبل الولادة، فإن نسبة ٥٦ في المائة من النساء في كينيا يلدن في المنازل، وهو أمر شائع في المناطق الريفية. ومن بين نسبة النساء اللاتي يلدن بالمنازل، لا يحصل سوى ٤٤ في المائة من المواليد في تلك الولادات على خدمات الأخصائيين في الرعاية الصحية، خصوصا بين الفئات الفقيرة.

وينص دستور كينيا على حق كل مواطن في الحياة وفي الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية، بما فيها الصحة الإنجابية. وتحسينا للنتائج في مجال صحة الأم والطفل في كينيا، شنت سعادة السيدة الأولى في كينيا، الأونرابل مارغريت كينياتا ''حملة ما دون الصفر'' في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بنيروبي بهدف التوعية بالصلة بين جودة الصحة وشيوع الرخاء في البلد، والبرهنة على محورية جودة صحة الأم والطفل في هذه الصلة، والتوعية بالتحديات المحيطة بصحة الأمهات والمواليد والأطفال في كينيا، وحشد الدعم والأموال لدعم المبادرات الرامية إلى تحسين صحة الأم والمواليد والأطفال، وتشجيع النساء على اتباع أسلوب صحي في الحياة بالمشاركة في الأنشطة الرياضية، وكذلك حثهن على العناية بصحتهن واتباع استراتيجيات الصحة الوقائية. وأفضت الحملة حتى الآن إلى إنشاء مشاريع التوعية الصحية من خلال توفير العيادات المتنقلة في شتى بقاع كينيا.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

تلتزم حكومة كينيا بالتخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حيث إن تلك الممارسة تمثل انتهاكا لحقوق النساء والفتيات. وخلال عام ٢٠١١، سنت الحكومة قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بهدف تجريم تلك الممارسة. ويحظر أيضا دستور كينيا لعام ٢٠١٠ الممارسات الثقافية الضارة ومنها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وصدقت كينيا كذلك على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، الذي ينص على أن تقوم الدول الأطراف بوضع تدابير تضمن القضاء على الممارسات الضارة. ورغم سن القانون المشار إليه وما تبذله الحكومة من جهود، ما زالت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث دائبة في كينيا.

ويبلغ معدل انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كينيا زهاء ٢٧ في المائة، رغم أن ذلك المعدل قد يرتفع في بعض المناطق إلى نسبة ٩٨ في المائة. وقد أحدثت الممارسة المذكورة عواقب صحية ضارة على مدار الحياة، منها أشكال العدوى المزمنة، والألم الشديد أثناء التبول والحيض والممارسة الجنسية والولادة، والعقم، والصدمات النفسية. وفي المناطق التي تشيع فيها تلك الممارسة يتقلص تعليم البنات، حيث إن معظم الفتيات اللاتي تُجرى لهن عملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يتزوجن مبكرا في نهاية المطاف. بيد أن معدلات الانتشار على صعيد البلد ما زالت آخذة في الهبوط، حيث انخفضت المعدلات من ٣٧,٦ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ٣٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٣ و ٢٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويبين ذلك أن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في كينيا حققا إنجازا مدهشا في الحملة الرامية إلى التخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. بيد أن ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، حيث إن الاستقصاءات التي أجرتها وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية في بعض المجتمعات المحلية ومنها سامبورو، وبارينغو، وكيوريا، وبوكوت، وكيسي، كشفت عن أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد أصبحت الآن تمارس طبيا. لذا تثور الحاجة إلى تشديد تنفيذ القوانين ذات الصلة بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وكذلك توسيع نطاق التعليم والتوعية تيسيرا لتغير السلوكيات. وعلى صعيد آخر، ثمة حاجة إلى أن تضع الحكومة مبادئ توجيهية تستهدف تنفيذ قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام ٢٠١١، ومراجعة السياسة الوطنية الرامية إلى التخلص من تلك الممارسة، كي تتوافق مع نصوص دستور كينيا لعام ٢٠١٠.

العنف الجنسي والجنساني

أبدت حكومة كينيا التزاما بأن تتصدى للعنف الجنسي والجنساني. واعتبرت العنف الجنسي مصدرا رئيسيا من مصادر القلق في شتى وثائق السياسات والاستراتيجيات. وسنت قوانين وسياسات شتى تحظر أي شكل من أشكال العنف الجنسي والجنساني، وتشمل، على سبيل المثال، قانون الجرائم الجنسية، وقانون أخلاقيات الموظفين العموميين، وقانون فرص العمل، وقامت بصوغ مشروع قانون الحماية من العنف الأسري، وهو قيد المناقشة حاليا في البرلمان. وطبقت الحكومة تدابير عن منع العنف الجنسي من خلال التشريعات والتوعية وأنشطة الدعوة، وكذلك توفير خدمات الرعاية الصحية، وتوكيل المحامين، وإعادة التأهيل في أعقاب التعرض للعنف الجنسي. ورغم التزام الحكومة بتوفير خدمات الرعاية بعد التعرض للاغتصاب، فإن تلك الخدمات تُقدم في ظل الموارد المخصصة لاحتياجات شتى، وسوء البنية الأساسية، وعدم وجود الأفراد المدربين جيدا الذين بوسعهم معالجة حالات ما بعد الاغتصاب، وغياب الإجراءات واللوائح الواضحة، وعدم توافر مواقع تراعي الخصوصية في العلاج. ورغم شتى التدابير التي طبقتها الحكومة بهدف الحد من العنف الجنسي والجنساني، تكشف تقارير وسائط الإعلام عن حدوث تصاعد في هذا المجال، حيث يتصدر القائمة العنف الأسري والجنسي.

التوصيات

تحويل مشروع قانون الحماية من العنف الأسري إلى قانون مع وضع إطار لتنفيذه.

تصعيد التدابير الرامية إلى خفض وفيات وأمراض الأم وكفالة أن تضع النساء المواليد في المستشفيات.

ضمان وضع تدابير تستهدف تحسين إعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية في كينيا بسن التشريعات ووضع مبادئ توجيهية وسياسات واضحة بما يتمشى مع صكوك حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها كينيا.

كفالة تزويد الوزارات والوكالات الحكومية على نحو جيد بالموارد البشرية والمرافق والمستلزمات. ومن ثم ينبغي للحكومة أن تضمن زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للصحة.

تطبيق قواعد وأنظمة بصدد قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.